# العلاقةُ بينَ النّفيِ والتّوكيدِ في الصّناعةِ النّحويّةِ والمعنى

**د. إسماعيل بكري قلعه جي**

كلية العلوم للبنات

جامعة بغداد

greatismile١@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠٢١/٥/٢٦

تـاريخ القبول : ٢٠٢١/٧/٢٥

**الملخص:**

إذا كان التركيب النحوي مُنعكَسًا لما يعتملُ في ذهن المبدع من أفكار متواشجة، فهو بيئة يجتمع فيها ما يأتلف ويختلف من الأساليب والدلالات، فقد يجتمع في التركيب الواحد أسلوبان نحويّان، فيتأثر أحدهما بالآخر تأثُّرًا صناعيًّا أو معنويًّا أو صناعيًّا معنويًّا؛ فمن الأول ما يحدث عند اجتماع الشرط والقسم، فينجم عن ذلك حذف جواب الثاني لدلالة الأول عليه، ومن الثاني ما يحدث عند اجتماع الاستفهام والنفي، فقد يخرج التركيب إلى دلالات مجازية كالتقرير أو التحقيق أو التعجب...، ومن الثالث ما يحدث عند اجتماع النفي والتوكيد، فينجم عنه نفي التوكيد أو توكيد النفي أو منع أحدهما للآخر أو إجازته، وغير ذلك مما يهدف البحث إلى توضيحه عبرَ دراسة التأثر والتأثير المتبادَل بين هذين الأسلوبين عندما يجتمعان في التركيب.

وفي سبيل هذه الغاية انقسم البحث بعد المقدمة قسمين يدرسان العلاقة بينهما: **فالأول** يتناول القواعد النحوية الناظمة لاجتماع النفي والتوكيد من حيث الجواز والمنع، فندرس فيه مجيء النفي شرطًا لدخول المؤكِّد، وامتناع دخول المؤكِّد بسبب النفي، وإهمال حرف النفي لمجيء المؤكِّد بعده، وإهمال حرف التوكيد لالتباسه بالنفي. و**الثاني** يتناول تأثير دلالة النفي في دلالة التوكيد وعكسها، فندرس فيه اجتماع النفي مع كل من القسم والتوكيد اللفظي والمعنوي والمبالغة الصرفية. ثم ينتهي المطاف بالخاتمة والنتائج التي كان من أبرزها: امتناع زيادة الباء في خبر (لا) النافية للجنس خلافًا لقاعدة زيادتها في الخبر المنفي؛ لاستغناء (لا) عن دلالة الباء بما تحمله هي من دلالة على توكيد النفي من جهة، ولأنها محمولة في العمل على (إنّ) التي تمتنع هذه الزيادة في خبرها من جهة ثانية.

**الكلمات المفتاحية: النفي، التوكيد، الصناعة النحوية، المعنى.**

**The relationship between negation and emphasis in syntactic and meaning**

**Dr. Ismail Bakri Qala'ji**

**Abstract:**

If the syntactic structure is a reflection of what is in the mind of the creator of synergies, then it is an environment that includes what is similar, dissimilar and different from styles and connotations. One style might include two syntactic styles, in which one is affected by the other structurally, semantically or even both at the same time. The first is when both condition and swearing meet together resulting the deletion of the second answer because the first one is referring to it. The second is what happens when negation and assertion meet together resulting the negation of the assertion, the assertion of the negation, one preventing the other, or allowing it and so on of what this paper is aiming to clarify through a mutual study of the affected and the affecting between these styles when existent in the same construct.

For this purpose, the research was divided after the introduction into two parts that study of the relationship between them: **the first** deals with the grammatical rules governing the meeting of negation and affirmation in terms of permissibility and prohibition. Therefore, we study the negation as a condition for

including the asserting and the prevention of including, the asserting because of the negation, the negligence the asserting article because of its contradiction with negation. **The second** tackles the influence of negation connotation in the connotation of assertion and its opposite. Therefore, we study the how negation meets with each part, the verbal and semantic assertion and morphological exaggeration. Then it ends with conclusion and results which are: the suspension of extra (B) letter in the object of negative (la) as a contradiction to its extra existence in the negative object, for the refrain of (la) form the (ba) connotation with the meaning it indicates on the part of asserting the negative on one hand, and because it is carried in question on (lna) in which the extra is suspended in its object on the other hand.

**Keywords: negation, emphasis, syntactic, meaning**

**المقدمة:**

يُفضي التأمُّل في القواعد النحوية الناظمة لبابَي النفي والتوكيد، وفي الشواهد التي اجتمع فيها هذان الأسلوبان إلى الإقرار بوجود علاقةٍ صناعيةٍ ومعنوية بينهما، ولاسيَّما أنهما يؤديان معنيين متناقضين، والعلاقة بين النقيضين في النحو كالعلاقة بين الشبيهين، وقد أُشِيرَ إلى العلاقة بين النفي والتوكيد في مواطن متفرقة من الدرس النحوي قديمًا وحديثًا، غير أنها لم تحظَ بدراسة مخصصة لها، فلعلنا نوفيها حقها في هذا البحث.

-**الهدف من البحث:** يهدف البحث إلى توضيح فلسفة العلاقة بين أسلوبَي النفي والتوكيد من منظور الأحكام النحوية التي تنظّم اجتماعهما في التركيب، ومن منظور الدلالات التي يُسفر عنها ذلك الاجتماع.

-**مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الدواعي الدلالية والأحكام النحوية التي تبيح اجتماع النفي والتوكيد أو تمنعه؟
- هل خرج اجتماع هذين الأسلوبين على القواعد؟ وما موقف النحاة من اجتماعهما؟
- ما أبعاد التأثير المتبادَل بين هذين الأسلوبين على المستوى الدلالي؟

-**منهج البحث:** يعتمد البحثُ المنهجَ الوصفيّ من خلال تحليل الشواهد التي اجتمع فيها النفي والتوكيد، وإصدار النتائج في هَدْيها.

-**حدود البحث:** تدخل في إطار البحث جميع دَوالِّ النفي سواء كانت حرفية كـ(ما) أم فعلية كـ(ليس)، وكذلك دوالُّ التوكيد الحرفية كـ(إنّ) والفعلية كالقسم والاسمية كالتوكيد اللفظي والمعنوي والصرفية كصيغ المبالغة.

-**الدراسات السابقة:** تناولت المؤلفات النحوية القديمة والحديثة هذين البابين، لكنها لم تفرِد كتابًا بلهَ فصلًا من كتاب لمناقشة العلاقة بينهما إلا فيما ندر من شذرات أو أبحاث؛ فالشذرات قد يكون غرضها دلاليًّا بحتًا كالذي ذكره الجرجاني من دخول النفي على (كُلّ) أو دخولها على النفي[١]، وقد يكون غرضها نحويًّا كالأحكام والشروط المبثوثة في كتب النحو عن العلاقة بين الأدوات النافية والمؤكِّدة[٢]، وقد يكون غرضها مزيجًا من ذينك الغرضين كالذي نجده عند السامرائي من حديث عن تكرير الفعل في النفي، ونفي النفي، والحروف المؤكدة للنفي[٣]. والأبحاث منها ما يقتصر على جانب من جوانب العلاقة بين النفي والتوكيد كدراسة (ظاهرة اجتماع "نون التوكيد" و"لم" على فعلٍ واحدٍ في الاستعمال اللغوي؛ قراءة في كتب القدماء والمحدثين)[٤]، ومنها ما يجمع الأسلوبين في البحث لكنْ مِن دون دراسة حقيقية للعلاقة بينهما كدراسة (أساليب التوكيد والنفي في صحيح البخاري دراسة نحوية دلالية مقارنة)[٥]، وأكثرها يتناول واحدًا من الأسلوبين دون الآخر[٦].

وهذه المحاولات تسلط الضوء على جزئيات معينة، ولا تغطي كلَّ أبعاد العلاقة بين النفي التوكيد، وهذه هي الإضافة التي علينا أن نقدمها في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

**أولًا-العلاقة بين النفي والتوكيد في الصناعة النحوية:**

تتجلى العلاقة الصناعية بين النفي والتوكيد في جوانبَ متعددةٍ، فقد يكون دخول التوكيد على الجملة مشروطًا بنفيها، وقد يمتنع دخوله عليها لعلاقةٍ ما بينه وبين أداة النفي، وقد يؤدي دخوله إلى إبطال عمل الأداة، وقد يبطل عمل المؤكِّد لالتباسه بحرف النفي، وبيان ذلك في الآتي:

**١-مجيء النفي شرطًا لدخول المؤكِّد:**

قد يُشترط لدخول المؤكد على عنصر من عناصر الجملة أن تكون مسبوقةً بالنفي، وهذا القيد يطّرد في أربعة من الحروف المؤكدة للنفي: اثنان منها جارّان زائدان هما (مِن) والباء، وواحد جارٌّ أصلي هو لام الجحود، وواحد غير عامل هو (لا) الزائدة لتوكيد النفي.

أ-زيادة (مِن):

تُزاد (مِن) في المبتدأ والفاعل والمفعول به النكرات إذا سُبقت بالنفي، فمن الأول قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران:٢٢]، ويُحمَل عليه المعمول الأول للفعل الناسخ المنفي؛ لأن أصله مبتدأ، سواء كان الناسخ فعلًا ناقصًا كما في قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾ [القصص:٨١]، أم متعدّيًا إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨]. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[النور:٢١]. ومن الثالث قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا

حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمۡلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۖ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[الممتحنة:٤]. ويُحمَل عليه نائب الفاعل؛ لأن أصله مفعول به ، كما في قوله تعالى[٧]:﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [البقرة:١٠٥].

وهنا تستوقفنا ثلاثة أسئلة: **الأول** لماذا تجوز هذه الزيادة في النكرات دون المعارف؟ و**الثاني** لماذا تختص بالنفي دون الإثبات؟ و**الثالث** لماذا اختِيرت (مِن) دون سائر الحروف الجارة للتعبير عن هذه الدلالة؟

والجواب عن السؤالين الأوّلينِ أن هذه الزيادة جيء بها لرفع احتمال النقيض، وهذا الاحتمال غير وارد مع المعارف ولا مع الإثبات. فإذا قلت بالنفي والتعريف: (ما أتاني الرجلُ) أو (ما أتاني زيدٌ) فإنك تنفي إسناد الإتيان عن رجل معهود بينك وبين المخاطب ولا احتمال لإنسان آخر فيما يدور بينكما من حديث، فلا حاجة لتوكيد النفي ههنا.

وإذا قلت في الإثبات والتنكير: (أتاني رجلٌ) فأنت تثبتُ الإسناد إلى أي رجُلٍ، ولا احتمال لجنسٍ آخرَ غير الرجال أو لعدد آخر غير الواحد في ذهن المخاطَب، فلا حاجة لتوكيد النفي ههنا.

أما إذا قلت بالنفي والتنكير: (ما أتاني رجلٌ) فإن النكرة لم تدل على العموم خِلافًا لما ذهب إليه الجمهور[٨]، بل هي نكرة مختصة، وقولك منفيٌّ عن الواحد محتملٌ للاثنين أو أكثر، أو هو منفيٌّ عن الرجل محتملٌ للمرأة، أو منفيٌّ عن الرجل المتمكن من الرجولة محتملٌ للضعيف من الرجال[٩].

فنستنتج أن دلالتَي النفي والتنكير مفتوحتان على الاحتمالات؛ لذا تفتقران عندما تجتمعان في تركيب واحد إلى ما يُغلق باب الاحتمالات، أما دلالتا الإثبات والتعريف فمغلقتان عن الاحتمالات؛ لذلك تمتنع زيادة (مِن) مع النكرة المثبتة كما تمتنع مع المعرفة المنفية، ولا تجوز إلا عندما يجتمع النفي والتنكير؛ لأن الجملة تضعف من جانبين، فتُستحسَنُ الزيادة. ويمكن أن نمثّل لذلك بما يأتي:

إثبات + معرفة ← دلالة مغلقة – الزيادة ممتنعة

إثبات + نكرة ← دلالة مغلقة – الزيادة ممتنعة

نفي + معرفة ← دلالة مغلقة – الزيادة ممتنعة

نفي + نكرة ← دلالة مفتوحة – الزيادة جائزة ومستحسنة

ومع أن زيادتها جائزة لا واجبة، نرى أنها مستحسنة وغالبة بعد (ما، وإنْ) النافيتين أكثر من أدوات النفي الأخرى، ويمكننا أن نستدل على ذلك بأن نمثل له بالاستعمال القرآني لكلمة (شَيْء) التي جاءت نكرةً مسبوقةً بـ(ما) النافية في (٢٤) موضعًا، ومسبوقة بـ(إنْ) النافية في موضعين، فجاءت في كل ذلك مسبوقة بـ(مِن) الزائدة، أما بقية المواضع التي وردت فيها (شيْء) مسبوقة بأدوات النفي الأخرى (لا، وليس، ولم، ولن)، وعددها (٥٤)، فلم تُزد فيها (مِن) البتة، ولذلك نميل إلى القول بأفضليتها بعد (ما، وإنْ)، وكأن المبرر لذلك أنّهما ليستا متأصلتين في باب النفي على خِلاف (لا، وليس، ولم، ولن) المتأصلة فيه، مع العلم أن زيادتها ممتنعة بعد (لا) النافية للجنس لسببين: معنوي وصناعي؛ فالمعنوي استغناء (لا) عن الزائد بما فيها من دلالة على التوكيد، والصناعي عدم جواز الفصل بين (لا) واسمها.

حتى إنّ الموضعين المتشابهين إذا تصدّرت أحدهما (ما) وقعت الزيادة، وإذا تصدرتها (لا) لم تقع الزيادة، فمن الأول قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[إبراهيم:٣٨]، ومن الثانى قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[آل عمران:٥]، ولتتأكد أن الموضعين على درجة واحدة من التوكيد انظر كيف وقع في كل منهما مؤكدان اثنان، ففي الأولى جاء التوكيد بـ(مِن) الزائدة و(لا) الزائدة لتوكيد النفي وتعميمه، ولما غابت (مِن) عن الثاني عُوِّضت بـ(إنّ) ليبقى الموضعان على سوية واحدة.

أما السؤال الثالث فلعل جوابه أن (مِن) الزائدة تشربت دلالتها على التوكيد من نظيرتها الأصلية، فمن المعروف أن الكلمة إذا خرجت عن أصلها إلى معنًى آخر، بقيَت فيها رائحة ما كانت عليه مع تأديتها للمعنى الجديد، فتؤدي مُؤدّى الأصل والفرع في آنٍ واحد، كما يؤدي الفعل مؤدَّيينِ على سبيل التضمين(١٠)، وهذا ما نلاحظه في الحروف عند الربط بين دلالتَي (مِن) الأصلية والزائدة، فمن معاني الأصلية التبعيض كقوله تعالى:﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[البقرة:٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُۚ لَوۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[نوح:٤]، فهذه تدل على وقوع الحكم على بعض مما بعدها، والزائدة تدل مع النفي على عدم وقوع الحكم على أيٍّ مما بعدها، وهذا ما أراده سيبويه بقوله: «وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ). ولو أُخرجت (مِنْ) كان الكلامُ حسنًا، ولكنه أكّد بـ(مِن) لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال

والناس»[١١]، ولعل هذا التقاطُع بين الأصلية والزائدة هو ما حدا الزمخشري على أن يقول إنها في هاتين الآيتين الكريمتين زائدة في الإيجاب داخلةٌ على المعرفة، والصواب ما أثبتناه[١٢].

ب-زيادة الباء:

تُزاد الباء في الخبر المنفيّ سواء كان نكرة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾[الأنعام:١٠٧]، أم معرفة كما في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ:٣٧]، ويُحمل عليه المفعول الثاني المنفي إذا كان أصله خبرًا كقول الشاعر[١٣]:

**دَعاني أخي والخيلُ بيني وبينَهُ فلمّا دَعاني لَمْ يَجِدْني بِقَعْدَدِ**

وإذا تساءلنا عن سرّ زيادتها، فقد سبقَنا النحاةُ إلى محاولة الإجابة عن هذا السؤال من وجهتين: معنوية وشكلية، فقد ذهب البصريون إلى أنها زيدت لرفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام، فإذا سمع الباء في الخبر، عرف أنه منفي لأنها لا تزاد في الإيجاب، وذهب الكوفيون إلى أنها زيدت لتوكيد النفي، وذهب آخرون إلى أنها تُزاد ليتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه[١٤].

ولعل البصريين كانوا أقرب إلى الصواب في الشطر الأول من تعليلهم، لكنهم حادوا عنه في شطره الثاني. وعبارة الكوفيين كادت أن تصيب كبد الحقيقة، غير أنها كانت تحتاج إلى تسديد بسيط، ويُسدِّدُها ما خلُصنا إليه في مناقشة حكم زيادة (مِن) بعد النفي من أن دلالة النفي مفتوحة على الاحتمالات، فإذا قيل: (ما أنا قارئٌ) فقد يُتوَهَّمُ أنه يُجيد القراءة، لكنه لن يقرأ، أما قول النبي ﷺ: (ما أنا بقارئ)[١٥]

فالباء فيه زائدة لتأكيد النفي؛ أي ما أُحسِنُ القراءة[١٦]، وقِس عليه كل خبرٍ زيدت فيه الباء، فإذا قلتَ: (ليس زيدٌ مجتهدًا) فقد يُتوَهَّمُ أنه أراد الاجتهاد ومنعه منه مانعٌ، أما إذا قُلت: (ليس زيدٌ بمجتهدٍ) فهو لا مجتهدٌ ولا يقترب من الاجتهاد في نيّةٍ أو عمَل. وقد يتسلط هذا المعنى على معمول الخبر معًا كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[البقرة:٧٤]، أي عن أصغرِ ما تعملون.

وربما تشربت الباء الزائدة هذه الدلالة من أختها الأصلية، فمن معاني الأصليةِ الظرفيةُ المكانية المجازية التي تدل على الدخول في المكان المجازي، بينما تدل الزائدة مع النفي على عدم الاقتراب منه، وهذا ما يفسِّر أنهم حين حاولوا إعادة الباء في قول الشاعر[١٧]:

**فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاقِهَا فإنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ**

إلى دائرة الأصالة –وقد دخلت على الخبر الموجب– خرجوها على الظرفية المكانية المجازية بجعل (المجرَّب) بفتح الراء اسم مكان من التجربة والتقدير: (فإنك كائن بمكان التجربة). وخرجوه أيضًا على جعل (المجرِّب) بكسر الراء اسم فاعل، والباء تفيد التشبيه، والتقدير: (فإنك كائن مثل الشخص المجرِّب لها ولأفعالها).

وهكذا الدلالة التوكيدية للباء الزائدة لا تُناسب الخبر المثبت، لذلك لم تدخل عليه إلا في النادر من الشعر كالبيت السابق، فتظهر القيمة الشكلية للزيادة كما ذهب الفريق الثالث من معلّلي زيادة الباء. أما قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأحقاف:٣٣] فقد زيدت فيه على الخبر المثبت لأنه منسبك في المصدر

المؤول من (أنّ) وما بعدها الواقع معمولًا للفعل المنفي، فتشربت النفي منه مُشبهةً قوله تعالى: ﴿أَوَ لَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[يس:٨١]، ولم تُرد في قوله تعالى:﴿أَوَ لَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۡ وَجَعَلَ لَهُمۡ أَجَلٗا لَّا رَيۡبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورٗا ﴾[الإسراء:٩٩]، فعلّلوا ذلك بتقارب المسافة بين (أنّ) وخبرها هنا، بينما تباعدت المسافة بينهما في الآية الأولى، مما سهّل الزيادة(١٨).

وإذا كانت زيادتها جائزة في الخبر المنفي عمومًا، فهي ممتنعة في خبر (لا) النافية للجنس؛ لأن أدوات النفي الأخرى كلها تفيد نفي الوحدة فقط، ولا تفيد التنصيص على النفي؛ لذا تجوز زيادة الحروف المؤكدة بعدها، بينما تمتنع بعد (لا) النافية للجنس لأنها مستغنيةٌ عن ذلك بما فيها من دلالة على التنصيص، فلم ترد شواهد على الزيادة في شعر ولا نثر إلا قولهم: (لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ) حيث زعموا أن الباء زائدة في خبر (لا) النافية للجنس، ويبطُله جعلُ الباء أصليةً بمعنى (في) وتعليقها مع مجرورها بخبر (لا) المحذوف(١٩).

زد على ذلك أن النافية للجنس محمولة في العمل على (إنّ) التي تمتنع هذه الزيادة في خبرها. وقد يقال إن امتناع زيادة الباء في خبرها راجعة إلى أنها غير متأصلة في العمل، ولو صحّ هذا لامتنعت زيادة الباء في خبر كل عامل بالنيابة مثل (ما) الحجازية، وهنا قد يُقال: إن دخول الباء على الخبر بعد (ما) يُذهِب نصب الخبر صراحةً، وعليه فلا دليل على أن تكون هذه (ما) الحجازية، فلا شاهد حينئذٍ على زيادة الباء في خبر (ما) الحجازية، بل إنه لما عُطِف على خبرها المجرور بالباء في قول الشاعر(٢٠):

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكٍ حَقَّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

جاء المعطوف (مُنْسِئٌ) مرفوعًا ودلّ على أنها تميمية.

فالجواب ما نجده في قول الشريف الرضيّ[٢١]:

وما أنتَ بالمَبْخُوسِ حَظًّا مِنَ العُلا وَلا قانِعًا مِنْ عَيشِهِ بكُفَافِ

حيث عطف (قانعًا) بالنصب على محل الخبر (المبخوس) دليلًا على إعمال (ما)؛ لذا يُمكننا القول: إذا دخلت الباء خبرَ (ما) و(لا) يُمكن جعلهما عاملتين عمل (ليس) أو لا عمل لهما إلا إذا دلَّ دليل على أحد الوجهين، وإذا انعدم الدليل فالإهمال أرجح، وعليه فإن (لا) من قول سواد بن قارب[٢٢]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعًا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

تحتمل أن تكون عاملةً عمل (ليس) كما صرّح بعضهم[٢٣]، وتحتمل أن تكون مهملة، والإهمال أرجح لانعدام الدليل على الإعمال، بغض النظر عن كون الشاعر حجازيًّا أو تميميًّا، «فلا يكاد أهل الحجاز ينطقونَ إِلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لَهَا أثر فيما خَرَجت منه فنصبوا عَلَى ذَلِكَ ألا ترى أن كلّ ما في القرآن أتى بالباء إِلَّا هذا، وقوله: (مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) وأمّا أهلُ نَجدٍ فيتكلمونَ بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين فِي العربية»[٢٤].

ج-لام الجحود:

يُشترَط في لام الجحود أن تكون مسبوقة بكونٍ منفيّ كما في قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠]، فتُعلَّق مع مجرورها المصدر المؤول بخبر (كان)

المحذوف، وهو كون خاص تقديره (قاصدًا)، فتؤدي دلالة توكيد النفي؛ لأن النفي حينئذٍ ينصبّ على نيّة القيام بالفعل لا على الفعل، وذلك أبلغ في النفي؛ لأنك تنفي بها السّبب فكيف بالمُسَبَّب! ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل (ما كان ليفعل) هو (ما كان يفعل)، ثم دخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما دخلت الباء في (ما زيدٌ بقائمٍ)؛ لذا فهي عندهم حرف زائد مؤكد غير جار، بل ناصب[٢٥]. ومن الواضح أن الكوفيين عاملوها معاملة الباء الزائدة في الخبر لأنها تشاركها في دلالة توكيد النفي التي خلُصنا إليها في دراسة الباء.

ولعل هذه اللام استمدّت معناها من المعنى الأصلي للّام الجارة، وهو التعليل، فإذا قُلت: (لديّ نيّةٌ للسفر) فاللام للتعليل؛ أي (لديّ نيّةٌ لأجل السفر)، ثم إذا قلت: (لم أكنْ لِأُسافرَ) فاللام للجحود.

د-(لا) الزائدة لتوكيد النفي:

تُزاد (لا) بعد الواو العاطفة المسبوقة بالنفي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[البقرة:١٢٠] حيث جاءت (لا) توكيدًا لـ(لن)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣] حيث جاءت (لا) توكيدًا لـ(غير)، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة:١٩٧] حيث جاءت اللاءان الثانية والثالثة توكيدًا للأولى.

ومن الواضح كم يفتقر المنفي بعد العطف إلى التوكيد، فلو قلتَ: (ما جاء زيدٌ وعمرٌو) لوقع في الظنّ أنّ أحدهما جاء دون الآخر أو أنهما جاءا غير متصاحبين، فإذا زِدت (لا) تأكّدَ عدم مجيء أيٍّ منهما سواء كان منفردًا أم مصاحبًا للآخر[٢٦]؛ لذا فالأدق في تحديد معاني الأدوات أن نقول عنها: «حرف زائد لتوكيد النفي وتعميمه؛ أي: بيان أنه يشمل الأمرين معًا وكلًّا منهما على حِدة»[٢٧]، فإذا لم تُقصد هذه الدلالة في الكلام –وهذا من النادر– لا يؤتى بـ(لا) لتوكيد النفي، وهذا ما تجده في قول الكُمَيْت[٢٨]:

فلَا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ إذا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

فهو لا ينفي وجودَ مثيلَي مروان وابنه على سبيل الإطلاق كلًّا منهما على حِدة، بل على سبيل الاجتماع معًا، فلم يُكرر (لا) بين المتعاطفين ليسبكهما معًا فيما يشبه الكلمة الواحدة، ولولا ذلك لما أسند إلى الممدوحَينِ بصيغة المفرد في الشطر الثاني، ولو أراد توكيد النفي وتعميمه لكرّر (لا). وهذا المعنى يحملنا على ضبط (مثلَ) في البيت بالنصب –وهي تحتمل الرفع– ليكون التقدير: (لا أبَ وابنًا مماثلينِ لمروان وابنه كائنان).

فمع أن هذه الـ(لا) جائزة لا واجبة، إلا أنها مستحسنة غالبةٌ، وتركها مستقبَح شأنها شأن (مِن) والباء، وتكون لازمةً إذا دخلت (لا) على معرفةٍ مرفوعة كقولك: (لا زيدٌ عندك ولا عمرو)، ويقبح أن تقول: (مررت برجل لا شجاع)، حتّى تقول: (ولا كريم)[٢٩]، وكل ذلك لإغلاق باب الاحتمالات الذي يتركه النفي مفتوحًا.

وجديرٌ بنا أن نتذكر أنّ دخول المؤكّدات على الجملة إنما هو رهنٌ بموقف المتلقي من مضمون الكلام، يستوي في ذلك النفي والإثبات، فإذا كان خاليَ الذهن

لم يحتج إلى مؤكدات، وإذا كان لديه شكٌّ اكتُفِيَ بمؤكد واحد، وإذا كان لديه إنكار احتاج إلى أكثرَ من مؤكد، وبما أن النفي موطن شك عند المتلقي، كان أحوج إلى التوكيد من الإثبات؛ لأنه لا يؤسس معنًى بذاته، بل هو سلبٌ للمعنى، فيغدو الإسناد معه غيرَ واقعٍ في الحقيقة، وتصبح دلالة الانتفاء هي المغزى الأساسي من الجملة، فتحتاج إلى ما يؤكدها؛ لأنها دلالة ضعيفة لا يُعبَّر عنها إلا بالعوامل الضعيفة كالفعل الجامد "ليس" والحروف؛ لذلك تكثر معها الزوائد للتوكيد، وهذا ما يُفسّر امتناع دخول الباء الزائدة المؤكِّدة إذا انتقض النفي بـ(إلا) في نحو: (ليس زيد إلا قائمًا)؛ لأن نقض النفي إثبات، ومجيئُها مع الإثبات ممتنع، لذا لا تُزاد في خبر (ما زال)؛ لأن نفيها يوجب ثبوت أخبارها(٣٠).

وهكذا فإن دخول المؤكدات لا يتوقف على الكلام المنفي، وإن كان فيه أوسع، بل يشمل النفيَ والإثبات وفقًا لحاجة المتلقي، غير أننا نلاحظ فرقًا في موضع دخول المؤكِّد ونوعه حسب النفي والإثبات، إذ يُبدي لنا استقراء استعمال الحروف المؤكدة في كلام العرب أنهم يُدخلون الحرف المؤكِّد على صدر الجملة المثبَتة، بينما يدخلونه على عجُز المنفية، فالحرفان المؤكِّدان (إنّ، وأنّ) لهما الصدارة في جملتهما، ولام الابتداء تدخل على المبتدأ ما لم تزحلقها (إنّ)، وحرف التحقيق (قد) يسبق الفعل الماضي، وكل مؤكِّد يأتي في صدر الجملة المثبتة لا يكون زائدًا؛ لأنّ الزوائد تحسُن في أعجاز الكلام أكثر من أواسطه، وتمتنع في أوله، إذ أُثِر عن العرب أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل(٣١)، ولما كان لأدوات النفي حقُّ الصدارة في جملتها امتنع دخول المؤكِّدات عليها، ولم يكثر دخول المؤكِّد على ما يليها كراهيةً لالتقاء النفي والتوكيد، وصار دخولُه على الركن الأخير أَولى.

**٢-امتناع دخول المؤكِّد بسبب النفي:**

قد يكون النفي سببًا لمنع المؤكِّد، ويحصل ذلك مع لام الابتداء والمزحلقة والواقعة في جواب القسم ونوني التوكيد.

أ-اللامات الثلاث:

ذكر النحاة أنّ لام الابتداء واللام المزحلقة في الأصل لام واحدة، وتتزحلق الثانية إذا دخلت (إنّ) لِما بينهما من تنازع على الصدارة، لذلك تجد شروطًا مشتركة لدخول هاتين اللامين على الجملة، ومنها أنهما لا تدخلان على المنفي لفظًا أو معنًى(٣٢).

وتشترك اللام الواقعة في جواب القسم معهما في هذا الحكم، لذلك قال النحاة: «وحكم النّفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: (والله ما رأيته)، ولا يجوز: (لَمَا رأيْتُه)»(٣٣)، وقالوا: «ولا تدخل اللام على (ما) لأن اللامَ تحقيقٌ و(ما) نفيٌ فلا يجتمعان»(٣٤)، وحصروا ما خرج عن ذلك في الضرورة قائلين: ولا تدخل اللام الواقعة في جواب القسم على منفيٍّ إلا إذا نُفِيَ بـ(ما)، ولا تدخل عليه وهو منفيٌّ بها إلا للضرورة كقول الشاعر(٣٥):

لعَمْرُكِ -ياسَلْمى- لَمَا كُنْتُ راجِيًا حياةً ولكنَّ العوائدَ تُخْرَقُ

ونستنتج من كلامهم أن اللامات الثلاث المؤكِّدات لا ينسجمن مع أدوات النفي لفظًا ولا معنًى، فمن حيث اللفظُ ترى أن أدوات النفي ما عدا (ما، وإنْ) مبدوءة باللام فينشأ عن ذلك تنافر في اللفظ كما في الضرورة من قول الشاعر(٣٦):

**وَأعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ**

حيث أدخل المزحلقة على (لا)، فقال ابن جني: «إنما أدخل اللام وهي للإيجاب على (لا) وهي للنفي من قِبل أنه شبهها بـ(غير)، فكأنه قال: (لغير متشابهين)»[٣٧]، وهذا تأويل راجح من حيث اللفظ مرجوح من حيث المعنى؛ لأن النفي لم يغِب عن (غير)؛ لذا «ذهب ابن عصفور والفراء من قبله إلى أن الهمزة مفتوحة، واللام زائدة»[٣٨].

أما من حيث المعنى، فيبدو التنافر بين تسلسل التوكيد فالنفي، على عكس الانسجام بين النفي فالتوكيد، فلا يُعقَل أن تؤكد شيئًا ثم تنفيَ توكيده، بينما يُستحسَن أن تنفي شيئًا ثم تؤكِّد نفيَه؛ لأن ذلك كله رهن بالانغلاق والانفتاح الدلالي، ولو أردت أن تنفي التوكيد لما أتيت به أصلًا، فإذا أتيت بالتوكيد امتنع نفيه وجاز أن يكون توكيدًا لتوكيدٍ بعده، ويمكننا تمثيل ذلك بالآتي:

نفي الحكم ← دلالة مفتوحة ← يُستحسن توكيد النفي: "ما زيدٌ بمجتهد" جملة صحيحة
توكيد الحكم ← دلالة مغلقة ← يمتنع نفي التوكيد: "لَمَا زيد مجتهدٌ" جملة خاطئة
توكيد الحكم ← دلالة مغلقة ← يجوز التوكيد مرتين: "إنّ زيدًا لمجتهدٌ" جملة صحيحة

لذا لا مانع من اجتماع اللام مع مؤكد آخر ينسجم معها لفظًا ومعنًى كقولك: (لقد نجح زيد، وإنّ زيدًا لناجحٌ).

وبالعودة إلى حرفَي النفي (ما، وإنْ) فإنه لا يُمكن أن تقترن بهما لام الابتداء ولا المزحلقة مع أنهما غير مبدوءين بلام؛ لئلا يلتبس اللفظ بلفظٍ آخر، فاللفظ (لئِنْ) يلتبس باللام الموطئة للقسم و(إنْ) الشرطية، واللفظ (لَمَا) تلتبس فيه (ما) النافية بـ(ما) الموصولية، ولذلك انقسم النحاة في البيت الثاني من قول النابغة[٣٩]:

فــلا عَمْــرُ الّــذي أُثْنـــي عليــهِ وما رَفَـعَ الحَجِـيجُ إلـى إلالِ
لَــمَا أغــفلْتُ شُــكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مـالي

ثلاثة أقسام: فمنهم من رأى أنّ اللام زائدة؛ دخولها كخروجها[٤٠]، ومنهم من رآها لام الابتداء؛ دخلت لشبه (ما) النافية بـ(ما) الموصولة[٤١]، والأرجح أنها الواقعة في جواب القسم المنفي بـ(ما) للضرورة الخاصة التي ذكرناها سابقًا، فصدر البيت الأول أسلوب قسم بمعنى: (ومُدَّةِ بقاءِ الله الذي أثني عليه)، و(لا): نفي لمحذوف مما افتُرِيَ على الشاعر، والأصل أن يقول: (لَعَمْرُ الذي أُثني عليه)، وقوله: (وما رفعَ الحجيجُ..)، عطفٌ على (عَمْرُ)، وجواب القسم هو: (لَما أَغْفَلْتُ..)[٤٢].

أما إذا لم تكن اللام للتوكيد فيمكن أن تدخل على (ما) النافية دون سائر أدوات النفي؛ قال الأزهري: «ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها»[٤٣]؛ يريد اللام الواقعة في جواب الشرط (لو)، وهذه وظيفتها الربط لا التوكيد.

ب–نونا التوكيد:

ذكر النحاة ضوابطَ محددة لدخول نونَي التوكيد على الأفعال، فحكمهما الجواز مع الأمر؛ لأنه يدل على الطلب والاستقبال، وكذلك مع المضارع الدال على طلب واستقبال، وحكمهما الوجوب مع المضارع إذا وقع في جواب القسم متصلًا باللام مستقبَلًا مثبتًا كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ۗ تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦].

فمن الواضح أنّ وظيفة نوني التوكيد هي تقوية الفعل عندما يُضعِفه اجتماع الدلالات الثلاث الآتية معه: (الإثبات+ الاستقبال+ الطلب أو القسم)، فإثبات الفعل في المستقبل يجعله ضعيفًا لأنه لمّا يتحقق، فإذا انضمّ إليهما الطلب صار مشكوكًا

في حدوثه أكثر، فجاز التوكيد، وإذا انضمّ إليهما القسم بدلًا من الطلب –وهو نوعٌ آخرُ من الإنشاء– بالصورة التي ذكرناها صار فيه ضرب من العهد والإلزام والإلحاح، فوجب التوكيد.

فإذا تناقصت تلك الدلالات امتنع التوكيد، ومن ذلك ما يحصل إذا غابت دلالة الاستقبال، فيمتنع توكيد الماضي[٤٤] والمضارع الدال على الحال أو غير الواقع أحدَ ركني الشرط المستقبل، وكذلك الأمر إذا غابت دلالة الإثبات، فيمتنع دخول النونينِ وإن كان حرف النفي مقدرًا كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ [يوسف:٨٥] حيث امتنع توكيد (تَفْتَأُ) لأنه منفي بـ(لا) المحذوفة، فثمة تنافر معنوي يمنع الفعل من الوقوع بين أداة النفي وإحدى نونَي التوكيد؛ لذا «قال الفارسيّ: نون التوكيد لا تدخل النّفي»[٤٥]، وذهب الجمهور إلى منع التوكيد بالنون بعد (لا) النافية إلا للضرورة، وأجازه ابن مالك وابن جني على قلة[٤٦]، وكان لدى النحاة شبه إجماعٍ على ندرة توكيد المضارع بالنون إذا سبقته (لم) لأنها تنفيه وتقلب زمنه إلى الماضي، فردّوا ما ورد منه إلى الضرورة أو السماع، وجعلوا المرتبة التي تليه في ندرة السماع للمضارع المنفيّ بـ(ما)[٤٧]، أما المضارع المنفيّ بـ(لن) فقد سكتوا عنه اتفاقًا على امتناعه[٤٨].

وأمام الشواهد القليلة التي جاءت أفعالها مؤكَّدةً بالنون بعد (لا، ولم) وقفَ النحاة والدارسون يبحثون عن مسوِّغات التوكيد، فكانت تعليلاتهم معظمها تنتهي بردّ الشواهد إلى دائرة الدلالات الثلاث التي ذكرناها، فلما وقفوا على قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال:٢٥] الذي أُكِّد فيه الفعل (تُصِيب) بالنون وهو مسبوق بـ(لا) النافية عند

بعضهم، خرّجوه على الشبه اللفظي بين اللاءين النافية والناهية[٤٩]، فأعادوه بذلك إلى دائرة الطلب، ولما وقفوا على قول الشاعر[٥٠]:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا شيخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

الذي اتصلت فيه النون الخفيفة بـ(يعلم) المنفي بـ(لم)، فأبدلت ألفًا عند الوقف، حمله بعضهم على الضرورة[٥١]، وقال آخر: «وإنما سَوَّغَ توكيدَ المنفيّ بِـ(لم) مع أَنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكدُ بالنون، كونه منفيًّا، وأنه مضارع في اللفظ»[٥٢]، فخرّج المضيّ المعنوي بدلالة اللفظ على المضارع، ولم يوفق إذ سوّغ قبوله التوكيد بسبب النفي، لأن النفي مما يدفع التوكيد بالنون لا مما يسوغه، فكان أرجحَ منه الرأي الذي يردّه إلى دائرة الاستقبال ووقوعه أحد ركني الشرط على اعتبار (ما) شرطية بمعنى (إنْ)، فيجوز توكيده حينئذٍ بالنون[٥٣]؛ لأنه «إذا دخلت أداة الشرط على (لم) صار المضارع بعدها متجردًا للزمن المستقبل المحض»[٥٤]، هذا إن صحّ أن الألف من (يعلما) مبدلة من نون التوكيد، فالأبسط ألّا تكون مبدلةً منها، لننأى عن التكلف في التعليل ونعودَ إلى قاعدة منع توكيد المضارع المنفي بـ(لم)، وذلك بأن تكون الألف إشباعًا لفتحة الميم التي كان من حقها السكون، ثم فُتِحت إتباعًا لحركة اللام؛ لإطلاق القافية[٥٥]، وقريبٌ منه قول الشاعر[٥٦]:

واحْمَرَّ لِلشَّرِّ ولَمْ يَصْفَرَّا

فالأَولى في الألف من (يَصْفَرَّا) أن تكون للإطلاق؛ لأن (يَصْفَرَّ) مجزوم وحُرِّك بالفتح للتخفيف بعد إدغام الراءين.

أما قول الشاعر[٥٧]:

تُسائِلُ بابنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ أعارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعارَا؟

فيمكن تخريجه على أنه «لما استفهم عن الواحدة، عطف بالاثنين في قوله: (أَمْ لَمْ تَعَارَا)»[٥٨]؛ يُريد أن الألف ألف الاثنين فاعلٌ يعود على العينين، وعلامة جزم الفعل حذف النون من آخره.

وقول المتنبي[٥٩]:

بَادٍ هَواكَ صَبَرْتَ أم لم تَصْبِرا وبُكَاكَ إن لم يَجْرِ دمُعكَ أو جَرَى

واضحٌ أن الألف من (تَصْبِرا) ضرورة موسيقية لتحقيق التصريع[٦٠].

أما قول الشاعر[٦١]:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلي أَسِيرًا يَمَانِيا

فنرفض فيه أن تكون الألف من (تَرَى) مبدلة من نون التوكيد، بل هو على معاملة المعتل الناقص المجزوم معاملة الصحيح المجزوم؛ لوروده عن العرب كما في قول قيس بن زهير العبسي[٦٢]:

أَلَمْ يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي بمَا لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ

حيث أثبت الياء في (يأتيكَ) حملًا للمعتل على الصحيح.

وهكذا كل فعل لم تظهر فيه نون التوكيد صراحةً، فالأفضل ردُّه إلى القاعدة الأصلية بأن الألف فيه ليست مبدلة من النون، أما إذا ظهرت النون كما في قول الشاعر[٦٣]:

إنَّ إنَّ الْكَرِيم يَحْلُم مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضِيما

وقول الشاعر[٦٤]:

مَنْ جَحَدَ الفَضْلَ ولَمْ يَذْكُرَنْ بِالحَمْدِ مُسْدِيهِ فَقَدْ أَجْرَمَا

وقول قيس بن الملوّح[٦٥]:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يا رَبِّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فيها مُخْلِصًا لو أُجَابُهَا

فالأرجح في الأول أن تكون (ما) شرطية. والثاني عُطِف فيه قوله: (لَمْ يَذْكُرَنْ) على جملة الشرط (جَحَدَ الفَضْلَ)، ولما كان المتعاطفان كالشيء الواحد جاز في المعطوف ما يجوز في المعطوف عليه من جواز توكيده لأنه أحد ركني الشرط. والثالث دخل فيه الاستفهام على (لم) فأخرجها عن معنى النفي إلى معنى التحقيق.

وعليه فالخلاصة في نوني التوكيد امتناع دخولهما على الفعل المنفي إلا للضرورة، أما إذا كان النفي مسبوقًا بشرط أو استفهام فالتوكيد جائز.

**٣**-إهمال حرف النفي لمجيء المؤكِّد بعده، وإهمال حرف التوكيد لالتباسه بالنفي:

فأما إلغاء عمل حرف النفي فيظهر في مسألتين حول إعمال (ما) عمل (ليس): الأولى متَّفَقٌ عليها، وهي إبطال عملها إذا زِيدت بعدها (إنْ)، والثانية مختلَفٌ عليها، وهي إبطال عملها إذا زيدت بعدها (مِن) الجارة قبل مجيء الخبر. وأما إلغاء عمل الحرف المؤكِّد لالتباسه بمعنى النفي فيظهر في الحرف المشبه بالفعل (إنّ) بعد تخفيفه، إذ يلتبس بحرف النفي (إنْ).

أ-إلغاء عمل (ما) لزيادة (إنْ) أو (مِن) بعدها:

اتفق النحاة على أن زيادة (إنْ) بعد (ما) تبطل عملها، لأنها تُضعِف الأساس الذي جعلها تعمل، وهو شبهها بـ(ليس) الذي يتلخص في «ثلاثة أوجُهٍ؛ وهي: دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ»[٦٦].

فمن الثابت أن (ما) في الأصل «أداة نفيٍ تدخل على الأسماء والأفعال، وكان من حقها ألا تعمل عند النحاة؛ لأنها غير مختصة، ولا يعمل من الحروف إلا

المختص»[٦٧]، فإذا عملت عمل (ليس) كان ذلك محصورًا باختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا دخلت (إنْ) بعدها أزالت اختصاصها وعملها، فصارت تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فمن الأول قول الشاعر[٦٨]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

ومن الثاني قول النابغة[٦٩]:

ما إنْ أتيْتُ بشيءٍ أنتَ تَكْرَهُهُ إذًا فلا رفعَتْ سَوْطي إليَّ يَدِي

وقد أشرنا في حديثنا عن حكم زيادة (مِن) والباء بعد (ما) الحجازية أنه جائز حملًا على (ليس) التي تقع بعدها هذه الزيادة، فلما امتنعت زيادة (إنْ) بعد (ليس) كان من حق العاملة عملها أن تمتنع بعدها.

ولم ينصّ أحدٌ من النحاة على إبطال عمل (ما) إذا زيدت بعدها (مِن) قبل مجيء الخبر، غير أننا نجدهم في تطبيقهم الإعرابي على الشواهد التي تقبل الوجهين ينقسمون قسمين: الأول يُبقيها عاملة والآخر يجعلها مهملة، ويمكننا أن نستجليَ آراء الفريقين بالوقوف على إعرابهم لقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٧]، فمنهم من جعل (حَاجِزِينَ) خبر (ما) الحجازية[٧٠]، ومنهم من ذهب إلى «أنه نعتٌ لـ(أحدٍ) على اللفظِ، وإنما جُمع على المعنى؛ لأنَّ (أحدًا) يَعُمُّ في سياقِ النفي كسائرِ النكراتِ الواقعة في سياقِ النفي، قاله الزمخشريُّ والحوفيُّ، وعلى هذا فيكون (منكم) خبرًا للمبتدأ، والمبتدأ (مِنْ أحدٍ)»[٧١].

والأرجح أن تبقى عاملةً لثلاثة أسباب: الأول أن الخبر منصوب صراحةً على مذهبنا الذي ذكرناه في حديثنا عن زيادة الباء في الخبر بعد (ما)، والثاني ما في الوجه الآخر من تكلف، والثالث أن هذه الزيادة جائزة بعد المحمول عليه، وهو (ليس).

ب-إبطال عمل (إنْ) المخففة لالتباسها بـ(إنْ) النافية:

أوجبت القاعدة على (إنْ) المخففة من الثقيلة دخولَ اللام الفارقة على الخبر بعدها أو على المعمول المتأخر للخبر إذا كانت الجملة اسميةً، وعلى المعمول المتأخر للفعل إذا كانت الجملة فعليةً، وذلك لتفرق بينها وبين (إنْ) النافية، ولعل هذا الشبه بينهما هو سِرُّ إلغاء عملها، فإذا قارنّا بين (إنّ، وأنّ) بعد تخفيفهما وجدنا (أنْ) تبقى عاملةً لأنها لا تلتبس بأي أداة نفي، على حين تُهمل (إنْ) للسبب الذي ذكرناه.

وذكر النحاة أنه يجوز إعمالها على قلةٍ إذا دخلت على الجملة الاسمية، لأن نصب الاسم يُبعِد عنها شُبهة النفي، فتصبح اللام الفارقة جائزةً لا واجبة، فتقول: (إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وإنْ عمرًا منطلقٌ)؛ لقيام قرينةٍ أخرى لأمن اللبس غير اللام[٧٢]، وهي نصب الاسم، ولذلك لا تعمل في الجملة الفعلية مطلقًا لانعدام قرينة أمن اللبس بين التوكيد والنفي، بينما تبقى (أنْ) المخففة عاملةً سواء جاءت بعدها جملة اسمية أم فعلية؛ لانعدام اللبس.

ويبدو أنّ اللبس بين (إنْ) المخففة ونظيرتها النافية هو ما جعل الكوفيين يحكمون على المخففة أنها بمعنى (ما) النافية، ويحكمون على اللام الفارقة التي تلزمها أنها بمعنى (إلا) الحاصرة التي تكاد تلازم (إنْ) النافية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام:١١٦]، فذهبوا إلى أن معنى قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُولٗا﴾ [الإسراء:١٠٨] هو (ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا)[٧٣].

وإذا كان ابن الأنباري قد رفض تحليلهم هذا للمعنى النحوي الوظيفي، فإننا نراه رأيًا وجيهًا من حيث المعنى، وإن كنا لا نأخذ به في الإعراب، ودليل التشابه بين

المعنيين ما تجده من تواتر القراءتين على الموضع الواحد بين تضعيف وتخفيف في الآيات الآتية[٧٤]:

| بالتضعيف | بالتخفيف |
|---|---|
| ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَّ﴾ [يس:٣٢] | ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَّ﴾ |
| ﴿وَزُخْرُفًاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَٱلْأَخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَّ﴾ [الزخرف:٣٥] | ﴿وَزُخْرُفًاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَا مَتَعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَٱلْأَخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ |
| ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۖ﴾[الطارق:٤] | ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ |

فعلى تضعيف الميم تكون (إنْ) نافية و(لمّا) بمعنى (إلّا)، وعلى التخفيف تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة و(لمَا) مؤلفة من اللام الفارقة و(ما) الزائدة، وهذا خير دليل على صحة تحليل الكوفيين.

**ثانيًا–العلاقة بين النفي والتوكيد في المعنى:**

ننتقل في هذا القسم من البحث إلى دراسة الناتج الدلالي عن اجتماع النفي والتوكيد في ثلاث مسائل هي: اجتماع النفي مع القسم، ومع التوكيد اللفظي والمعنوي، ومع التوكيد المصحوب بالمبالغة الصرفية.

**١–اجتماع النفي والقسم:**

تردد هذا الاجتماع في عدة مواطن من القرآن الكريم والشعر العربي، وهو يأتي على صورتين: الأولى يقع فيها القسم بين لاءين كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥]، والثاني تأتي فيه (لا) قبل القسم فقط، ومنه قوله

تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ﴾ [المعارج:٤٠-٤١].

وعلل النحاة هذه الظاهرة تعليلات كثيرة جمعها السامرائي(٧٥)، وخلاصتها أن (لا) قبل القسم زائدة، تفيد توكيد القسم، أو زائدة لوصل الكلام(٧٦)، أو زائدة على نية الرد على المكذبين(٧٧)، أو نافية، وهذه إما أن تكون لنفي أمر سابق قبل القسم، ثم استُؤنف بالقسم، أو أن تكون لنفي تعظيم المقسم به، فكأنه قال: أنا لا أعظمه بالقسم، فهو معظم بغير القسم(٧٨)، وذهب آخرون إلى أن (لا) أقحمت أول القسم توطئةً وإيذانًا بنفي المقسم عليه وتوكيدًا لنفيه(٧٩)، ويرى آخرون أنه يراد بها تأكيد الخبر، كأنه في ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم(٨٠).

والأرجح أنه إذا جاءت (لا) قبل الفعل (أُقسم) فهي لنفيه تعظيمًا له، والدليل على ذلك هو أول موضع وردت فيه هذه الظاهرة في القرآن الكريم، والبقية مقيسة عليه، وهو قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٧]، حيث اعترض بين القسم وجوابه بجملة (وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ) تثبيتًا لمعنى تعظيم القسم. وإذا جاءت (لا) قبل أسلوب آخر من أساليب القسم غير الفعل (أقسم)، فإما أن تتكرر بعد المقسم به أو لا تتكرر، فإذا تكررت فهي حرف نفي اعترض القسمُ بينه وبين توكيده اللفظي كما في قول الشاعر(٨١):

فلا -وأَبِيكَ- لا يَنْفَكُّ مِنّي إِلَيْكَ مَقالَةٌ فِيها وُعُوثُ

وإذا لم تتكرر فهي حرف نفي اعترض القسمُ بينه وبين منفيِّه كما في قول الشاعر(٨٢):

ولا -واللهِ- أَقْرَبُ بَطْنَ ضَيْمٍ ولا الوَتَرَيْنِ ما نَطَقَ الحَمامُ

وكل تلك الصور تفيد تقوية الكلام وتوكيده إما بدلالة التعظيم، أو بتكرار حرف النفي على سبيل التوكيد اللفظي مع الاعتراض الدال على التوكيد، أو بالاعتراض الدال على التوكيد من دون تكرار حرف النفي. وإذا لم يكن المعنى على نفي ما بعد القسم فـ(لا) نفيٌ لمحذوف دلّ عليه المقام أو السياق كما في بيتَي النابغة اللذينِ ذكرناهما في حديثنا عن دخول اللام المؤكدة على النفي.

**٢-اجتماع النفي مع التوكيد اللفظي والمعنوي:**

قد يجتمع النفي مع التوكيد اللفظي، وقد يجتمع أيضًا مع الكلمات الدالة على توكيد الاستغراق مثل (كل، وجميع) اللتين تُعربان توكيدًا معنويًّا، وقد يجتمع النفي معهما دون أن تُعرَبا توكيدًا معنويًّا حيث تدلان مع ما يشبههما على الاستغراق دون توكيد، وقد وضحت كتب الأدوات النحوية مفهوم الاستغراق وتوكيد الاستغراق كما وضحناه(٨٣).

أ-اجتماع النفي مع التوكيد اللفظي:

تنبع القيمة الدلالية للتوكيد اللفظي من دلالة المؤكَّد، فإذا كان المؤكَّد حرف نفي أصبحت وظيفة المؤكِّد توكيد النفي، كما في قول جميل(٨٤):

لا لا أبوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وعُهُودا

ويرى بعضهم أن اجتماع حرف النفي مع مثيله ينقض دلالة النفي، فيجعل النفي إثباتًا بدلًا من أن يؤكده، ومثلوا له بقولهم: (ما ما زيدٌ قائمٌ)، وبنوا عليه حكمًا نحويًّا بإبطال عمل (ما) عمل (ليس)، فجعلوا من شروط الإعمال «ألّا تؤكد (ما) بـ(ما)، فإن أُكِّدت بطل العمل؛ تقول: (ما ما زيدٌ ذاهبٌ)، ولا يجوز (ذاهبًا) على مذهب عامة النحويين»(٨٥)؛ لأن نفي النفي إثبات، ولما وقفوا على قول الراجز(٨٦):

لاَ يُنْسِكَ الأسى تأَسِّيًا فَمَا ما مِنْ حِمَامٍ أَحدٌ مُعْتَصِما

الذي نصب فيه الخبر (مُعْتَصِمًا) رغم توكيده (ما) الأولى بـ(ما) الثانية، حكموا عليه بالشذوذ أو خرّجوه على تأويل منفي محذوف لـ(ما) الأولى، وتقديره: (فَمَا يجدي الْحزنُ)، ثمَّ ابْتَدَأَ بـ(ما) الثانية، فلم تعد مُؤَكِّدةً[٨٧].

والتفصيل في مسألة تكرار (ما) هو ما ذكره محقق شرح ابن عقيل بقوله: «إذا رأيت (ما) متكررة في كلام فالثانية: إما أن تكون نافية لنفي الأولى، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى، وإما أن تكون زائدة، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتًا، لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالهما جميعًا، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأُولى أيضا عند من يهمل (ما) إذا اقترنت بها (إنْ) الزائدة، وإن كانت (ما) الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال»[٨٨]، وإذا كنا نوافقه في الطرفين الأول والأخير من القسمة فإننا لا نوافقه في الطرف الأوسط؛ فـ(ما) الثانية إذا كانت زائدة لا تُحمل على (إنْ) الزائدة في حكم إهمال (ما) الأولى، لأنّ (إنْ) تزيل اختصاص (ما) الأولى بالجملة الاسمية، أما (ما) الثانية فلا تزيله.

والأرجح عندنا في حقيقة (ما) من قول الراجز أنها زائدة لوصل الكلام، فكأنه لما سكت بعد البيت الأول أحس بانقطاع بين حرف النفي ومنفيه، فكرر حرف النفي. وليس بالضرورة إذا توالى أكثر من حرف نفي أن يُلغِي أحدهما معنى الآخر، فقد اجتمعت ثلاثة منها في قول الشاعر[٨٩]:

طَعامُهُمُ إِذا أَكَلُوا مُهَنًّا وَمَا إِنْ لَا تُحَاكُ لَهُمْ ثِيَابُ

وأجمعوا على أنّ (ما) للنفي، و(إنْ، ولا) للتوكيد، وجُمع بينهما في موضع واحد إشعارًا بقوة عنايتهم بالتوكيد، وكأنهم حذوا ذلك على الشائع من تكرير الأسماء المؤكَّد بها في نحو (أجمع وأكتع)، فلما شاع ذلك في غالب الأمر في الأسماء لم تخلُ الحروف من نحوٍ منه، إيذانًا بما هم عليه مما اعتزموه ووكدوه(٩٠).

ب–اجتماع النفي مع التوكيد المعنوي وما يشبهه:

التوكيد المعنوي معروف، أما المقصود بما يشبهه فهو مجيء (كِلا، وكلتا، وكل، وجميع...) قبلَ المؤكَّد، فتُعرب حسب موقعها. وقد نالت ظاهرة اجتماع النفي مع الدوالّ السابقة ما يكفيها من عناية النحاة، ولا شيء نضيفه على كلامهم في هذا الباب غير تلخيصه كالآتي:

١–نفي + توكيد معنوي = نفي الشمول إلا بقرينة تنغيمية أو سياقية أو مقامية.

٢–نفي + شبه توكيد معنوي = نفي الشمول إلا بقرينة تنغيمية أو سياقية أو مقامية.

٣–توكيد معنوي + نفي = شمول النفي.

٤–شبه توكيد معنوي + نفي = شمول النفي.

فمن الأول قولك: (ما حضرَ الطلابُ كلُّهم)، فالأصل في مثل هذا التركيب أن يتوجه النفي إلى الشمول؛ فيكون بعضهم قد حضر، وبعضهم لم يحضر، إلا إذا ظهر عكسه من خلال نبر كلمة (كلُّهم) بصورة تدل على شمول النفي.

ومن الثاني قول المتنبي(٩١):

ما كلُّ ما يتمنَّى المرءُ يُدرِكُه تَجْري الرّياحُ بِما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ

فهو على نفي الشمول، وليس على شمول النفي؛ لأن المرء يُدرك شيئًا مما يتمناه ويفوته شيءٌ منه، ولو قال: (كلُّ ما يتمنى المرءُ لا يدركه) لانعكس المعنى(٩٢).

أما قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج:٣٨] فليس على نفي الشمول؛ بل «المراد نفي الحب عن كل فرد من الخونة الكفرة، فالمراد عموم السلب وشموله لجميع الأفراد، لا سلب العموم، وقول البيانيين: إنّ تقديم النفي على أداة العموم يفيد سلب العموم فالحق أنه حكم أكثري لا كلي..، فالمعتبر إذًا في الحقيقة هو القرائن، فمتى دلّت على عموم السلب كان الكلام لعموم السلب، تقدّم النفي أو تأخّر»[٩٣]، ويمكن معرفة ذلك بدلالة السياق أو بتنغيم العبارة بمدّ (لا) وتقوية النبر في (كُلَّ).

ومن الثالث قولك: (الطلابُ كلُّهم لم يحضروا)، حيث يتوجه الشمول إلى النفي؛ فيكون الجميع غير حاضرين.

ومن الرابع قول أبي النجم[٩٤]:

قدْ أصبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أصْنَعِ

قال الجرجاني: «حمَلَهُ الجميعُ على أنَّه أَدْخَلَ نَفْسَه مِنْ رفع (كلٌّ) في شيءٍ إنما يجوزُ عندَ الضَّرورةِ، مِنْ غيرِ أن كانت به إليه ضرورةٌ[٩٥]. قالوا: لأنَّه ليس في نَصْبِ (كلَّ) ما يَكْسِرُ له وَزْنًا، أو يَمنَعُهُ مِنْ معنًى أَرادهُ. وإذا تأمَّلتَ وجدْتَه لم يَرتكِبْه ولم يَحْمِل نفسَه عليه إلا لحاجةٍ له إلى ذلكَ، وإلا لأنَّه رأى النَّصْبَ يَمنعُه ما يريدُ. وذاك أنه أرادَ أنها تدَّعي عليه ذَنبًا لم يَصْنع منه شيئًا البتَّةَ لا قليلًا ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كُلًّا. والنصْب يَمنعُ من هذا المعنى، ويَقْتضي أن يكونَ قد أتى منَ الذنبِ الذي ادَّعته بعْضَه. وذلك أنَّا إذا تأملْنا وجَدْنا إعمالَ الفِعلِ في (كلَّ) والفعلُ منفيٌّ، لا يَصْلُحُ أن يكونَ إلاَّ حيثُ يُراد بعضًا كان وبعضًا لم يكن. تقولُ: (لم ألق كلَّ القوم)، و(لم آخذْ كلَّ الدراهم)، فيكونُ المعنى أنك لقِيتَ بعضًا من القومِ ولم تَلْقَ

الجميعَ، وأخذْتَ بعضًا من الدراهمِ وتركْتَ الباقي، ولا يكونُ أَنْ تريدَ أنك لم تَلْقَ واحدًا من القوم، ولم تأخذ شيئًا من الدارهم»(٩٦).

**٣-اجتماع النفي مع التوكيد مع المبالغة الصرفية:**

ينقسم هذا الاجتماع قسمين: الأول يتصدر فيه النفي ثم يأتي التوكيد مع صيغة المبالغة، والثاني يتصدر فيه التوكيد ثم يأتي النفي مع صيغة المبالغة.

أ-تصدُّر النفي ثم مجيء التوكيد مع صيغة المبالغة:

قد ينصبُّ النفي على التوكيد الداخل على صيغة المبالغة الصرفية، كدخول حرف النفي (ما) على صيغة مبالغة اسم الفاعل الواقعة خبرًا مؤكَّدًا بالباء الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، فهنا قد يُقال: أيكون النفي أبلغ باستخدام اسم الفاعل (ظالم) أم مبالغته (ظلّام)؟ أفلا يعني نفي المبالغة احتمالَ القليل؟

والجواب أنّ المبالغة انتقلت هنا من الدلالة على توكيد الظلم إلى توكيد انتفائه كما هو حال الباء الزائدة التي لا تدل هنا على توكيد الخبر، بل تدل على توكيد انتفائه؛ ويمكن أن نمثل لذلك كالآتي:

نفي + توكيد + مبالغة ≠ نفي توكيد المبالغة.

نفي + توكيد + مبالغة = مبالغة توكيد النفي.

لذا جاء المفسرون للآية بعبارات تصبّ في بوتقة هذا المعنى القائم على التبادل الدلالي بين النفي والمبالغة كقولهم: «"والمراد بنفي الظلم عنه إثبات أنه عادل عدلًا مطلقًا مع التوكيد لذلك"، "والنفي لمصاحبة الظلم أو للمبالغة فيه أبلغ من نفي القيام به، ويعني إثبات العدل مؤكَّدًا"، "ونفي المبالغة يستلزم ثبوت المبالغة في الضد؛ أي

نهاية العدل والإنصاف"، "ونفي المبالغة يفيد المبالغة في النفي"»[٩٧]، والعبارة الأخيرة هي الأوفى بالتبادل الدلالي بين النفي والمبالغة، وبذلك يسقط زعم بعضهم بأن نفي المبالغة لا يستلزم نفي أصل الفعل[٩٨]، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي في تعليقه على قول طَرَفَةَ[٩٩]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

أَنَّه لَا يُرِيدُ أَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ التِّلَاعَ قَلِيلًا، بل يريد أنه لا يفعل ذلك مطلقًا[١٠٠].

أما من يرفض خروج الصيغة عن أصلها ويرى أن صفات الذم إذا نُفيت مبالغتها لم ينتفِ أصلها، فيرى أن (فعّالًا) ليس هنا للمبالغة، بل للنسب؛ أي وما ربك بصاحب ظلم[١٠١].

ب–تصدُّر التوكيد ثم مجيء النفي مع صيغة المبالغة:

إذا تصدر التوكيدُ الجملةَ، ثم تلاه النفي فالدلالة هي (توكيد النفي)، فإذا انصبّ النفي على صيغة مبالغة، فمن المفترض أن تتحول الدلالة إلى (توكيد نفي المبالغة) مما يعني منطقيًّا احتمال حصول القليل، ولكن ما يحصل حقيقةً أن دلالة المبالغة هي التي تنصب على النفي ولا ينصبُّ النفي عليها، فيُصبح المعنى على (توكيد مبالغة النفي)، ويمكن تمثيل ذلك كالآتي:

توكيد + نفي + مبالغة ≠ توكيد نفي المبالغة.

توكيد + نفي + مبالغة = توكيد مبالغة النفي.

ويمكن أن نمثل لهذه المعادلة بقوله تعالى:﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾[القصص:٧٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن

يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة:٢٦] فالفعل (يُحِبُّ) ماضيه (أَحَبَّ)، والهمزة فيه مزيدة للمبالغة، والفعل (يَسْتَحْيِي) ماضيه (استحيا) والزيادة فيه للمبالغة أيضًا[١٠٢]، والمعنى في الآيتين ليس على تأكيد انتفاء المحبة المبالغ فيها، ولا على تأكيد انتفاء الحياء من ضرب المثل بالبعوضة مبالغًا فيه، بل هما على تأكيد المبالغة في نفي حب الله للمفسدين، وتأكيد المبالغة في نفي خجل الله من التمثيل بالبعوضة.

**الخاتمة والنتائج:**

في ختام حديثنا عن العلاقة بين النفي والتوكيد نأمل أن نكون قد وُفِّقنا في تعليل حاجة كلٍّ منهما إلى الآخر بما يسوّغ التقعيد المؤطِّر للعلاقة بينهما، ويوضّح التأثير الدلالي المتبادل بينهما؛ لننتهي إلى النتائج الآتية:

١- تُزاد (مِن) في سياق النفي مع التنكير؛ لأنهما يولّدان دلالة مفتوحة على الاحتمالات، ولا تُزاد في أحدهما دون الآخر، كما لا تزاد في الإثبات والتعريف؛ لأن ذلك يولّد دلالةً مغلقة.

٢- امتناع زيادة الباء في خبر (لا) النافية للجنس خلافًا لقاعدة زيادتها في الخبر المنفي؛ لاستغناء (لا) عن الباء بما تحمله هي من دلالة على توكيد النفي من جهة، ولأنها محمولة في العمل على (إنّ) التي تمتنع هذه الزيادة في خبرها من جهة ثانية.

٣- امتناع زيادة (مِن) بعد (لا) النافية للجنس لسببين: معنوي وصناعي؛ فالمعنوي استغناء (لا) عن الزائد بما فيها من دلالة التوكيد، والصناعي عدم جواز الفصل بين (لا) واسمها.

٤- اختيرت (مِن) والباء الزائدتين ولام الجحود لتؤكد النفي لأن ذلك يتناسب مع أحد المعاني الأساسية لكل منها، فالأولى تشربت التبعيض والثانية تشربت الظرفية المكانية المجازية والثالثة تشربت التعليل.

٥- إذا دخلت الباء خبرَ (ما) و(لا) يُمكن جعلهما عاملتين عمل (ليس) أو نافيتين لا عمل لهما إلا إذا دلَّ دليل على أحد الوجهين، وإذا انعدم الدليل فالإهمال أرجح.

٦- امتناع دخول نوني التوكيد على الفعل المنفي إلا للضرورة، أما إذا كان النفي مسبوقًا بشرط أو استفهام فالتوكيد جائز.

٧- يُلغى عمل (ما) إذا زيدت بعدها (إنْ) لأنها تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، ويُلغى عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة لالتباسها بحرف النفي (إنْ).

٨- إذا جاءت (لا) قبل الفعل (أُقسم) فهي لنفيه تعظيمًا له، وإذا جاءت قبل أسلوب آخر من أساليب القسم، فإما أن تتكرر بعد المقسم به أو لا، فإذا تكررت فهي حرف نفي اعترض القسمُ بينه وبين توكيده اللفظي، وإذا لم تتكرر فهي حرف نفي اعترض القسمُ بينه وبين منفيِّه، وإذا لم يكن المعنى على نفي ما بعد القسم فـ(لا) نفيٌ لمحذوف دلّ عليه المقام أو السياق.

٩- مجيء النفي قبل التوكيد المعنوي أو شبهه يؤدي إلى نفي الشمول إلا بقرينة تنغيمية أو سياقية أو مقامية. أما مجيء التوكيد المعنوي وشبهه قبل النفي فيؤدي إلى شمول النفي.

١٠- دخول النفي على المبالغة الصرفية يؤدي إلى المبالغة في النفي لا إلى نفي المبالغة.

Conclusion and Findings

In the conclusion of our talk about the relationship between negation and affirmation, we hope that we have succeeded in explaining the need of each to the other in a way that justifies the framing of the relationship between them, and clarifies the semantic mutual influence between them, and we ended up with the following findings:

١. (min) is augmented in the context of negation with indefinite meaning because they generate a connotation that is open to possibilities, and neither of them is augmented without the other, just as it is not added in proof and definition because that creates a closed connotation.

٢. Impossibility of the augmentation of the (ba') in the predicate of the gender negating (la), contrary to the rule of its addition in the negated predicate because of the sufficiency of (la) from (ba') with the connotation it implies of the affirmation of the negation on the one hand, and because it is predicated in the work on the (inna) which this augmentation in its predicate is impossible on the other hand.

٣. Impossibility of the augmentation of (min) after the gender negating (la) for two reasons: semantic and Grammatical; the semantic reason is to dispense with the superfluous (la) with its emphatic significance, and the synthetic is the inadmissibility of separating between (la) and its noun.

٤. (min) and the augmented (ba') and (lam) of ingratitude were chosen to confirm the negation because that fits with one of the basic meanings of each of them; the former is linked with partitive, the latter is linked with spatial adverb, and the third is linked with justification.

٥. If the (ba') is added to the predicate of (ma) and (la), they can be made to perform (lais) function or in negation with no function, unless an evidence indicates one of the two, and if there is no evidence, neglect is more likely.

٦. Impossibility of adding the affirmative (noon) to the negated verb except for necessity, but if the negation is preceded by a condition or question, then the affirmation is permissible.

٧. The function of (ma) is canceled if the (inn) is added after it because it removes its specialization in the nominal sentence,

and the function of reduced (ina) is canceled from heavy because it is confused with the negative article (inn).

٨. If (la) comes before the verb (I swear), then it is to negate it to venerate it. If it comes before another style of oath, then either it is repeated after the sworn by or not. If it is repeated, it is a negation article that the oath comes between it and its verbal affirmation. If it is not repeated, it is a negation article that the oath intercepted between it and its negated noun. If the meaning is not negation after the oath, then (la) is a negation of an omitted noun indicated by the Situation or context.

٩. The presence of negation before the semantic affirmation or its likeness leads to the negation of inclusion, except with a tonal, contextual or situational. As for the advent of semantic affirmation and its like before the negation, it leads to the inclusion of the negation.

١٠. Adding negation on the morphological exaggeration leads to exaggeration in the negation, not to the negation of exaggeration.

**هوامش البحث:**

(١) دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م: ص٢٧٩-٢٨٥.

(٢) يُنظر على سبيل التمثيل لا الحصر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م: ١٤٩/١. في حديثه عن زيادة الباء المؤكِّدة في الخبر المنفي.

(٣) معاني النحو: دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م: ٢٢٧/٤-٢٣١.

(٤) الحلي، منذر، وإسماعيل، عبّاس: مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد١٧: ص٨٢-١٠١.

(٥) صحراوي، شيماء، وزايد، منال: رسالة ماجستير بإشراف عبد الرؤوف عباس، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٩م.

(٦) يُنظر: الخباص، محمد: النفي بين النظرية والتطبيق: رسالة ماجستير بإشراف إسماعيل عمايره، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧. والمتولي، علي: التوكيد في النحو العربي: مكتبة جزيرة الورد، مصر-المنصورة، ٢٠٠٤م.

(٧) زِيدت (مِن) في هذه الآية والفعل قبلها مثبت؛ لأنها جاءت في حيز المصدر المؤول الواقع مفعولًا للفعل المنفي في صدر الآية، فتشرّبت النفي منه. ينظر: الأندلسي، ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تح: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ١٩٠/١.

(٨) الأنصاري، ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، د.ت: ص٣٢٧. والجارم، علي،

وأمين مصطفى: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: الدار المصرية السعودية، د. ت: ٩٥/٢. ومعاني النحو: ٣٩/١.

(٩) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م: ٥٥/١. والمبرّد، محمد بن يزيد: المقتضب: تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، د. ت: ٦٦/٣.

(١٠) راشد، الصادق خليفة: دور الحرف في أداء معنى الجملة: جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م: ص٢٦١.

(١١) الكتاب: ٢٢٥/٢.

(١٢) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل: قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: ٤٥٩،٤٦١/٤. ومعاني النحو: ٨٣/٣.

(١٣) ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م: ٤٢٤/١.

(١٤) الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، د.ت: ٢٨١/١. والأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٢٧٢/١. والصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٧م: ٣٦٨/١. ومعاني النحو: ٢٦١/١.

(١٥) البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري: تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ٧/١.

(١٦) الهويمل، داوود: المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن المُلقِّن): رسالة ماجستير بإشراف سليمان خاطر، جامعة القصيم، ١٤٣٨هـ: ص١٤٩.

(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٧/١.

(١٨) المغني: ٨٨٤/١.

(١٩) شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٣/١.

(٢٠) جطل، مصطفى: النحو والصرف: منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٥م: ٤٥/٢. والبيت للفرزدق: البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م: ٣٧٥/١.

(٢١) شرح ديوانه: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٤٩م: ٦/١. والكُفاء: جمع كُفية؛ القُوت اليسير.

(٢٢) يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد العربية: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ٤٠٦/١.

(٢٣) المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني: تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ص٥٤.

(٢٤) الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م: ٤٢/٢.

(٢٥) المغني: ٢٧٩/١. ومعاني النحو: ٢٢٦/١.

(٢٦) معاني النحو: ٣٧٩/١.

(٢٧) المحلي، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين: المفصل في تفسير القرآن الكريم: تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م: ص٨٢.

(٢٨) الخزانة: ٦٧/٤-٦٩.

(٢٩) ابن الأثير، مجد الدين: البديع في علم العربية: تح: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ: ٥٨٣/١.

(٣٠) شرح الكافية الشافية: ٤٢٣/١-٤٢٤.

(٣١) المغني: ٩٠٨/١.

(٣٢) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية: المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م: ٣٠٧/٢. وقال ابن مالك في ألفيته: (وَلا يَلِي ذِي اللامَ مَا قَدْ نُفِيَا)؛ أي: ولا يلي هذه اللامَ منفِيٌّ. يُنظر: الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٣٠٩/١.

(٣٣) الفارسي، أبو علي: التعليقة على كتاب سيبويه: تح: عوض القوزي: دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م: ٢٤٦/٤.

(٣٤) ابن السراج، محمد: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م: ٤٣٥/١.

(٣٥) شرح تسهيل الفوائد: ٢٠٧/٣.

(٣٦) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي: الخزانة: ٣٣٠/١٠.

(٣٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٥٥/٢. والرواية فيه بفتح همزة (أنّ)، ورواه في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٤٣/١) بكسرها.

(٣٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٣٦/١.

(٣٩) ديوانه: شر: حمدو طماس: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م: ص٩٦. وفيه: فانتصحني.

(٤٠) الرماني، علي بن عيسى: رسالة منازل الحروف: تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت: ص٢١.

(٤١) شرح الكافية الشافية: ٨٥٠/٢. والمغني: ٨٩١/١.

(٤٢) البغدادي، عبد القادر بن عمر: شرح أبيات مغني اللبيب: تح: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ: ٥٦/٨-٥٧.

(٤٣) شرح التصريح على التوضيح: ٤٢٥/٢.

(٤٤) وإذا اكتسب الماضي المثبت من السياق دلالة الطلب والاستقبال جاز توكيده كما في قول الشاعر: (دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رحمْتِ مُتَيَّمًا لولاكِ لم يكُ للصَّبابةِ جانِحا) حيث دلّ على دعاء. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ص١٤٣.

(٤٥) البديع في علم العربية: ٦٦٤/١.

(٤٦) المرادي، حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م: ١١٧٧/٣.

(٤٧) الكتاب: ٥١٦/٣-٥١٧. وشرح المفصل: ١٧٠/٥.

(٤٨) وذكره فخر الدين قباوة في حديثه عن امتناع التوكيد في غير المواطن الواجبة والجائزة التي حددها النحاة، مستشهدًا بقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ) [القصص:١٧] دون أي تعليق. ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م: ص٢٦١.

(٤٩) المغني: ٨٩١/١.

(٥٠) قائله أبو النجم. الخزانة: ٣٨٨/١١.

(٥١) الكتاب: ٥١٦/٣.

(٥٢) جامع الدروس العربية: ص٩١.

(٥٣) ظاهرة اجتماع "نون التوكيد" و"لم" على فعلٍ واحدٍ في الاستعمال اللغوي؛ قراءة في كتب القدماء والمحدثين: ص٩٤.

(٥٤) حسن، عباس: النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٤م: ٤١٤/٤.

(٥٥) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب: تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م: ص٥٥٢.

(٥٦) سر صناعة الإعراب: ٣١٨/٢.

(٥٧) ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي: ضرائر الشِّعْر: تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م: ص٤٧.

(٥٨) القيرواني، محمد بن جعفر القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي: دار العروبة، الكويت، ط١، د. ت: ص٣٥٧.

(٥٩) ديوانه: شر: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م: ٢٦٤/٢.

(٦٠) ظاهرة اجتماع "نون التوكيد" و"لم" على فعلٍ واحدٍ في الاستعمال اللغوي؛ قراءة في كتب القدماء والمحدثين: ص٩٥.

(٦١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي: الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات: تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٧٩م: ص١٥٨.

(٦٢) الكتاب: ٣١٦/٣. واللبون: ذات اللبن من النوق.

(٦٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٩٨٣/٢.

(٦٤) النحو الوافي: ١٧٥/٤.

(٦٥) المرزوقي، أحمد بن محمد: شرح ديوان الحماسة تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م: ص٩٣٠.

(٦٦) ابن الصائغ، محمد بن حسن: اللمحة في شرح الملحة: تح: إبراهيم الصاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م: ٥٨٧/٢.

(٦٧) المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه: دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م: ص٢٤٩.

(٦٨) اللمحة في شرح الملحة: ٥٨٨/٢.

(٦٩) الخزانة: ٧٣/٥.

(٧٠) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ص٢٠١١.

(٧١) السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت: ٤٤٣/١٠.

(٧٢) النحو الوافي: ٦٧٣/١.

(٧٣) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٩٦١م: ٥٢٦/٢.

(٧٤) الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٧م: ٢١٩/٤.

(٧٥) معاني النحو: ١٧٠/٤-١٧٣.

(٧٦) الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ: ٤٥/١، ٢٩١/٣-٢٩٢.

(٧٧) الدينوري، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت: ١٩١-١٩٢.

(٧٨) الكشاف: ٢٩٢/٣.

(٧٩) بدائع الفوائد: ١٠١/١.

(٨٠) الراوي، كاظم فتحي: أساليب القسم في اللغة العربية: دار الدعوة، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٥م: ص١٥٠.

(٨١) البيت لأبي المثلَّم الهذلي: السكري، أبو سعيد: شرح أشعار الهذليين: تح: عبد الستار أحمد فراج، مرا: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥م: ص٢٦٥. الوعوث: الشدّة والشر.

(٨٢) البيت لأبي جندب الهذلي: شرح أشعار الهذليين: ص٣٦٦. بَطْن ضَيْمٍ والوَتَرَانِ: موضعان.

(٨٣) ينظر على سبيل المثال: المغني: ٧٣/١، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٥٥.

(٨٤) الخزانة: ١٥٩/٥.

(٨٥) شرح التسهيل: ١١٩٧/٣.

(٨٦) الخزانة: ١٢٠/٤

(٨٧) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٤٥٠/١.

(٨٨) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م: ٣٠٦/١.

(٨٩) الخزانة: ١٤١/١١.

(٩٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تح: محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٥٢م: ١١١/٣. وهمع الهوامع: ٢٨٨/٣.

(٩١) شرح ديوانه: ٣٦٦/٤.

(٩٢) دلائل الإعجاز: ٢٨٤/١.

(٩٣) السايس، محمد علي: تفسير آيات الأحكام: تح: ناجي سويدان، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م: ص٥١٥.

(٩٤) الخزانة: ٣٥٩/١.

(٩٥) يريدون أنه رفع (كل) والأرجح النصب؛ لأن الضمير الهاء المحذوف من جملة (أصنعه) عائدٌ على (كل) ومحله النصب.

(٩٦) دلائل الإعجاز: ٢٧٨/١.

(٩٧) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ص٢٤٩، ٦٥٨، ١٢٢٨، ١٧٠٢، ١٨٣٥.

(٩٨) جمعات، توفيق: النفي في النحو العربي منحى وظيفي تعليمي القرآن الكريم عيّنةً: رسالة ماجستير بإشراف مشري بن خليفة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٦م: ص٨٣.

(٩٩) الخزانة: ٦٦/٩.

(١٠٠) البحر المحيط: تح: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ: ٤٥٦/٣-٤٥٧.

(١٠١) المغني: ١٥٠/١.

(١٠٢) قباوة، فخر الدين: علم الصرف: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٢م: ١١٣/٢، ١١٩.

**المصادر والمراجع:**

١- القرآن الكريم.

٢- ابن الأثير، مجد الدين: البديع في علم العربية: تح: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣- ابن السراج، محمد: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٤- ابن الصائغ، محمد بن حسن: اللمحة في شرح الملحة: تح: إبراهيم الصاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.

٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تح: محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٥٢م.

٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٧- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي: ضرائر الشِّعْر: تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٨- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

٩- ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

١٠- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل: قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١- الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢- الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٣- الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٩٦١م.

١٤-الأندلسي، ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تح: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥-الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط: تح: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٦-الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، د.ت.

١٧-الأنصاري، ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، د.ت.

١٨-الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٩-البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري: تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠-البغدادي، عبد القادر بن عمر: شرح أبيات مغني اللبيب: تح: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢١-البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٢-ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب: تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.

٢٣-الجارم، علي، وأمين مصطفى: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: الدار المصرية السعودية، د. ت.

٢٤- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٥- جطل، مصطفى: النحو والصرف: منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٥م

٢٦- جمعات، توفيق: النفي في النحو العربي منحى وظيفي تعليمي القرآن الكريم عيّنةً: رسالة ماجستير بإشراف مشري بن خليفة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٦م.

٢٧- حسن، عباس: النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٤م.

٢٨- الحلي، منذر، وإسماعيل، عبّاس: مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد١٧.

٢٩- الدينوري، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٣٠- الذبياني، النابغة: ديوانه، شر: حمدو طماس: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

٣١- راشد، الصادق خليفة: دور الحرف في أداء معنى الجملة: جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م.

٣٢- الراوي، كاظم فتحي: أساليب القسم في اللغة العربية: دار الدعوة، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٥م.

٣٣- الرضي، الشريف: شرح ديوانه: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٤٩م.

٣٤- الرماني، علي بن عيسى: رسالة منازل الحروف: تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.

٣٥- الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٧م.

٣٦- الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٧- السامرائي، فاضل: معاني النحو: دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٨- السايس، محمد علي: تفسير آيات الأحكام: تح: ناجي سويدان، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٩- السكري، أبو سعيد: شرح أشعار الهذليين: تح: عبد الستار أحمد فراج، مرا: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥م.

٤٠- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٤١- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٤٢- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤٣- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٤- الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات: تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٧٩م.

٤٥- الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية: المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.

٤٦- الفارسي، أبو علي: التعليقة على كتاب سيبويه: تح: عوض القوزي: دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٤٧- الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٤٨- قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال: مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٤٩- قباوة، فخر الدين: علم الصرف: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

٥٠- القيرواني، محمد بن جعفر القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي: دار العروبة، الكويت، ط١، د. ت.

٥١- المبرّد، محمد بن يزيد: المقتضب: تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، د. ت.

٥٢- المتنبي: ديوانه: شر: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٣- المحلي، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين: المفصل في تفسير القرآن الكريم: تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٤- المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه: دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٥٥- المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني: تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥٦- المرادي، حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٧- المرزوقي، أحمد بن محمد: شرح ديوان الحماسة تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٨- الهويمل، داوود: المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن المُلقِّن): رسالة ماجستير بإشراف سليمان خاطر، جامعة القصيم، ١٤٣٨هـ.

٥٩- يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد العربية: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

i. The Holy Quran.
ii. Ibn Al-Atheer, Majd Al-Din: Al-Badi` in Arabic science: Investigated by: Fathi Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, ١st Edition, ١٤٢٠ AH.
iii. Ibn Al-Sarraj, Muhammad: The Principles in Grammar, Investigated by: Abdul-Hussein Al-Fattli, Message Corporation, Beirut, ١st Edition, ١٩٨٥ AD.
iv. Ibn al-Sayegh, Muhammad ibn Hasan: The Glance in Explaining Al-Malhah: Investigated by: Ibrahim Al-Sa`di, Islamic University Publications, Madinah, ١st Edition, ٢٠٠٤ AD.
v. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman: Characteristics: Investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar: The Egyptian General Book Authority, ١st Edition, ١٩٥٢ AD.
vi. Ibn Jinni, Abul Fath Othman: The Secret of the Syntax Industry: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠٠ AD.

vii. Ibn Asfour, Ali Bin Moamen Al-Eshbili: The Devils of Poetry: Investigated by: Al-Sayed Ibrahim Muhammad, Dar Al-Andalus, ١st Edition, ١٩٨٠ AD.

viii. Ibn Aqeel, Abdullah Ibn Abd al-Rahman: Ibn Aqeel explained to the Millennium Ibn Malik: Investigated by: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid: Dar Al Turath, Cairo, ٢٠th Edition, ١٩٨٠ AD.

ix. Ibn Malik, Jamal al-Din: Explanation of Al-Kafiya Al-Shafi'i: Investigated by: Abdul-Moneim Ahmad Haridi, Makkah Al-Mukarramah, ١st Edition, ١٩٨٢ AD.

x. Ibn Yaish, Muwafak al-Din: Explanation of the joint: Presented to him by: Emile Badi Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠١

xi. Al-Azhari, Khaled: Explanation of the statement on the illustration: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠٠ AD.

xii. Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad: Sharh al-Ashmuni on the Millennium Ibn Malik: Investigated by: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٩٩٨ AD.

xiii. Al-Anbari, Abu Al-Barakat: Equity in matters of disagreement between grammarians: Basrians and Kufians: Investigated by: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid: The Great Commercial Library, ٤th Edition, ١٩٦١ AD.

xiv. Al-Andalusi, Ibn Attiyah: The Brief Editor of the Interpretation of the Dear Book: Investigated by: Abd al-Salam Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٤٢٢ AH.

xv. Andalusian, Abu Hayyan: The surrounding sea: Investigated by: Sidqi Jamil, Dar Al Fikr, Beirut, ١st Edition, ١٤٢٠ AH.

xvi. Al-Ansari, Ibn Hisham: He explained the paths to the millennium of Ibn Malik: Investigated by: Youssef Sheikh Muhammad Al-Buqai, Dar Al-Fikr, Beirut, ١st Edition, Undated.

xvii. Al-Ansari, Ibn Hisham: Explanation of the gold nuggets in the knowledge of the words of the Arabs: Investigated by: Abdul-Ghani Al-Daqar, United Distribution Company, Damascus, ١st Edition, Undated.

xviii. Al-Ansari, Ibn Hisham: Mughni Al-Labib, on the books of Al-A'arib: Investigated by: Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus, ٦th Edition, ١٩٨٥ AD.

xix. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail: Sahih Al-Bukhari: Investigated by: Muhammad Zuhair Al-Nasser, Touq Al-Najat House, Beirut, ١st Edition, ١٤٢٢ AH.

xx. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Omar: Explanation of the verses of Mughni al-Labib: Investigated by: Abd al-Aziz Rabah and Ahmad Daqqaq, Dar al-Ma'mun Heritage, Beirut, ٢nd Edition, ١٤١٤ AH.

xxi. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir: The Treasury of Literature and the Core of the Door of the Lisan Al-Arab: Investigated by: Abd Al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, ٢nd Edition, ١٩٨٤ AD.

xxii. Thaleb, Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya: The councils of Thawl: Investigated by: Abd al-Salam Harun, Dar al-Ma'arif, Egypt, ٢nd Edition, ١٩٦٠ AD.

xxiii. Al-Jarim, Ali, and Amin Mustafa: The Clear Grammar in the Arabic Language Grammar: The Egyptian Saudi House, Undated.

xxiv. Al-Jarjani, Abdel-Qaher: Evidence of Miracles, translated by Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press, Cairo, ١٩٩٢ AD.

xxv. Jtal, Mustafa: Syntax and Morphology: Publications of the University of Aleppo, ١st Edition, ١٩٨٥ AD.

xxvi. Jum'at, Tawfiq: Negation in Arabic grammar, a functional approach to teaching the Noble Qur'an, sample: Master's thesis investigated by the supervision of Mishri bin Khalifa, Qasidi Merbah and Ouargla University, Algeria, ٢٠٠٦ AD.

xxvii. Hassan, Abbas: adequate grammar: Dar Al Maaref, Cairo, ٣rd Edition, ١٩٧٤ AD.

xxviii. Al-Hilli, Munther, and Ismail, Abbas: The Ahlul-Bayt Magazine, peace be upon them, Issue ١٧.

xxix. Al-Dinouri, Ibn Qutaybah: Interpretation of the Qur'an problem: Investigated by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Undated.

xxx. Al-Dhabiani, Al-Nabighah: His Divan, Shar: Hamdo Tmas: Dar Al-Maarifa, Beirut, ٢nd Edition, ٢٠٠٥ AD.

xxxi. Rashid, Al-Sadiq Khalifa: The role of the letter in performing the meaning of the sentence: University of Qaryounis, Benghazi, ١st Edition, ١٩٩٦ AD.

xxxii. The narrator, Kazem Fathy: Department methods in the Arabic language: Dar Al Da`wah, Alexandria, ١st Edition, ١٩٧٥ AD.

xxxiii. Al-Radhi, Al-Sharif: Explanation of his office: Investigated by: Muhammad Mohiuddin Abdel-Hamid: House of Revival of Arab Books, Egypt, ١st Edition, ١٩٤٩ AD.

xxxiv. Al-Rummani, Ali bin Issa: Risala Manazel Letters: Investigated by: Ibrahim al-Samarrai, Dar al-Fikr, Amman, Undated.

xxxv. Al-Zarkashi, Badr Al-Din: Evidence in the Sciences of the Qur'an: Investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, ١st Edition, Dar Al-Marifa, Beirut, ١٩٥٧ AD.

xxxvi. Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Omar: The Discovery of the Mysterious Facts of the Download: The Arab Book House, Beirut, ٣rd Edition, ١٤٠٧ AH.

xxxvii. Al-Samarrai, Fadel: The meanings of grammar: Dar Al-Fikr, Jordan, ١st Edition, ٢٠٠٠ AD.

xxxviii. Al-Says, Muhammad Ali: Interpretation of the Verses of Rulings: Investigated by: Naji Sweidan, Modern Library, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠٢ AD.

xxxix. Al-Sukkari, Abu Saeed: Explanation of the Poems of Al-Hudhalin: Investigated by: Abd Al-Sattar Ahmed Farraj, Mara: Mahmoud Muhammad Shaker, Dar Al-Orouba Library, Cairo, ١٩٦٥ AD.

xl. Al-Samin Al-Halabi, Shihab Al-Din Ahmed bin Yusef: Al-Durr Al-Mawtin in the Sciences of The Holy Quran: Investigated by: Ahmad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, Undated.

xli. Sebwayh, Amr bin Othman bin Qanbar: The Book: Investigated by: Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, ٣rd Edition, ١٩٨٨ AD.

xlii. Al-Suyuti, Jalal al-Din: Humaa al-Hawamah in explaining the collection of mosques: Investigated by: Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٩٩٨ AD.

xliii. Al-Sabban, Muhammad bin Ali: The footnote of al-Sabban on the explanation of al-Ashmouni for Alfiyya Ibn Malik: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٩٩٧ AD.

xliv. Al-Dhbi, Al-Mufaida Bin Muhammad: The Favorite: Investigated by: Ahmad Muhammad Shaker and Abd al-Salam Harun: Dar Al-Ma'arif, Cairo, ٦th Edition, ١٩٧٩ AD.

xlv. Al-Ghalayini, Mustafa: The Arabic Lessons Collector: The Modern Library, Beirut, ٢٨th Edition, ١٩٩٣ AD.

xlvi. Al-Farsi, Abu Ali: The Commentary on Sebway's Book: Investigated by: Awad Al-Qawzi: Dar Al-Maarif, Cairo, ١st Edition, ١٩٩٠ AD.

xlvii. Al-Fara', Yahya bin Ziyad, Meanings of the Qur'an: World of Books, Beirut, ٣rd Edition, ١٩٨٣ AD.

xlviii. Qabawa, Fakhr al-Din: Conjugating Nouns and Verbs: Library of Knowledge, Beirut, ٢nd Edition, ١٩٨٨ AD.

xlix. Qabawah, Fakhr El Din: The Science of Exchange: Lebanon Library, Beirut, ١st Edition, ٢٠١٢ AD.

l. Al-Qayrawani, Muhammad ibn Jaafar al-Qazzaz: What is permissible for the poet in necessity: Investigated by: Ramadan Abd al-Tawab and Salah al-Din al-Hadi: Dar al-Uruba, Kuwait, ١st Edition, Undated.

li. Al-Mabrad, Muhammad Bin Yazid: Brief: Investigated by: Muhammad Abdul-Khaleq Azima, The World of Books, Beirut, ١st Edition, Undated.

lii. Al-Mutanabi: His collection: Evil: Abd al-Rahman al-Barquqi, Arab Book House, Beirut, ١st Edition, ١٩٨٦ AD.

liii. Al-Mahalli, Jalal al-Din, and al-Suyuti, Jalal al-Din: The detailed interpretation of the Holy Qur'an: Investigated by: Fakhr al-Din Qabawa, Lebanon Library, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠٨ AD.

liv. Makhzoumi, Mahdi: In Arabic grammar, criticism and direction: Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut, ٢nd Edition, ١٩٨٦ AD.

lv. Al-Mouradi, Hassan bin Qasim: The Proximal Genna in the Letters of the Meanings: Investigated by: Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٩٩٢ AD.

lvi. Al-Mouradi, Hassan bin Qasim: Clarification of the Objectives and Paths by Explaining the Millennium Ibn Malik: Investigated by: Abd al-Rahman Suleiman, House of Arab Thought, Cairo, ١st Edition, ٢٠٠٨ AD.

lvii. Al-Marzouki, Ahmad bin Muhammad: Explanation of the Divan of enthusiasm, investigated by: Ghraid Al-Sheikh, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ٢٠٠٣ AD.

lviii. Al-Hwiml, Dawood: Grammatical Issues in the Book (Explanation to Explain Al-Jami Al-Sahih by Ibn Al-Muqalli): Master Thesis supervised by Sulaiman Khater, Al-Qassim University, ١٤٣٨ AH.

lix. Yaqoub, Emile Badi: The Detailed Dictionary of Evidence for Arabic: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya, Beirut, ١st Edition, ١٩٩٦ AD.